جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة
برنامج الماجستير

محاضرات الإدارة الرياضية

المحاضرة الخامسة
الاستثمار الرياضي

إعداد
الأستاذ المساعد الدكتور
ياسين علي خلف

٢٠٢١ – ٢٠٢٢

الاستثمار الرياضي

تعتبر الرياضة إحدى أهم المجالات الاستثمارية المثمرة , وهو ما أثبتته السنوات الأخيرة فإلى جانب كونها هواية , فإنها ذات صلة وثيقة بالقطاع الاقتصادية لكونها في الادورة الاقتصادية سواء كمنتج أو شريك في الانتاج أو قيمة مضافة , ويمكنها أن تكون مصدر دخل هائل في العالم كله , وهذا ما أدركته الدول الصناعية الكبرى فأصبحت تتعامل مع الرياضة كصناعة حقيقية تستثمر فيها رؤوس أموال ضخمة , بل أنها ترى أن الرياضة إذا لم ترتبط بالاستثمار فإن ذلك سيؤدي إلى زوالها , هذا الأمر انعكس بصورة إيجابية على أوضاع الرياضة في البلدان وسمح بتطور مؤسساتها الرياضية وأداء أنديتها وتفوقها , فأصبحت الرياضة فيها من أنجح المشاريع الاستثمارية , في الوقت الذي مازالت فيه دول العالم الثالث تنظر إلى الرياضة على أنها مضيعة للمال والوقت وهو ما جعل مؤسساتها الرياضية ومعظم أنديتها تفتقر إلى أبسط مقومات النجاح والتطور.

مفهوم الاستثمار الرياضي:

يعني قدوماً واستقدام الشركات العالمية والمحلية من أجل إيجاد الربحية في القطاع الرياضي من خلال استغلال الموارد البشرية والاقتصادية الرياضية في بناء البنى التحتية للرياضة وتطوير المنظومة الرياضية اقتصادياً مع ضمان ديمومة تطورها بما يضمن ذلك استمرار الأرباح للمستثمر الرياضي.

أو هو عمل هدفه زيادة رأس المال للفرد (المستثمر) أو زيادة موارده عن طريق تشغيل ماله أو استغلاله في المجال الرياضي بهدف زيادته , فوظيفة الاستثمار الرياضي هي تشغيل الأصول المالية بهدف زيادتها.

وهنا ينصب الاتجاه إلى تكوين شركات المساهمة التي تتولى إدارة هذه الرياضات والإشراف عليها بهدف تحقيق أفضل المستويات الربحية والتي بدورها تحقق العائد المناسب على الاستثمار والذي يمكن استغلاله في إعادة تمويل كافة الأنشطة الرياضية والوصول بها إلى مستوى العالمية.

أهداف الاستثمار الرياضي:

١- تحقيق العائد أو الربح المادي عن طريق المشروعات المختلفة في مجالات التربية البدنية والرياضية.

٢- المحافظة على الأصول أو المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروع الرياضي.

٣- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على تنميته وزيادته.

٤- ضمان السيولة النقدية اللازمة لتغطية متطلبات العمل وعملية الإنتاج وتغطية حالات الطوارئ.

أوجه وطرق الاستثمار الرياضي:

إن مناخ الاستثمار في المنشآت الرياضية هو مناخ واعد تتنوع فيه مجالات الاستثمار الرياضي , حيث أن كل ما يوجد في الرياضة يعتبر مادة خام للاستثمار ابتداءً من المنشآت والملاعب والصالات والمسابح ووصولاً إلى الاستثمار في بعض الألعاب ذات الشعبية الجماهيرية وتتمثل هذه الطرق بما يلي:

١- استثمار المنشآت الرياضية وتأجير الصالات الرياضية للاستفادة المادية منها بالإضافة لإيجار المحلات وغيره من المشاريع التي تدر عائداً مادياً يدخل ضمن إيرادات الأندية الرياضية.

٢- من أهم الاستثمارات الحديثة للنوادي هو التحول نحو التجارة من خلال إنشاء شركات تجارية باسم النادي صاحب المنفعة أو محاولة التوصل لخصخصة الأنشطة الرياضية التي تستطيع تحقيق الأرباح بالإضافة للاتجاه نحو تحويل الأندية لشركات مساهمة ضخمة كما هو الحال لعديد من الأندية الأوربية.

٣- إصدار صحف ومجلات أسبوعية وقنوات تلفزيونية باسم الأندية الرياضية , وذلك من أجل توفير الموارد المالية اللزمة للارتقاء بمستوى الأندية ورعاية اللاعبين المحترفين والتعامل معهم بمفهوم استثماري وفقاً لاستراتيجيات اقتصادية في قطاع الإعلام الرياضي.

٤- قيام أغلب الأندية الرياضية العالمية بتوفير مقصورات خاصة برجال المال والأعمال من محبي الرياضة داخل الملاعب تحجز لهم طيلة الموسم الرياضي بأثمنة باهظة.

٥- استثمار اللاعبين الموهوبين في مختلف وأنواع الرياضات وخاصة الفئات العمرية الحديثة والناشئين.

٦- استثمار المدربين والكفاءات العلمية الرياضية في مجال الطب الرياضي والتغذية الرياضية وتصميم البرامج والمناهج التدريبية للاعبين والفرق الرياضية ذات المستوى العالي.

كما نجد أن صفقات بيع اللاعبين وشرائهم قد فاقت الملايين من الدولارات , وعلى سبيل المثال أن ثمن خدمات اللاعبين المحترفين وصلت إلى أكثر من ١٠٠ مليون دولار مما يعكس أهمية الرياضة كصناعة , وأكبر دليل على أن الرياضة اصبحت صناعة هو أن أقوى خمس دول تتصارع على تنظيم دورة الألعاب الأولمبية لسنة ٢٠١٢ وهي (الولايات المتحدة , روسيا , بريطانيا , فرنسا , اسبانيا) ومن المؤكد أنها ما كانت تتصارع لولا أن الرياضة في عرفها صناعة مربحة واستثمار مفيد يدر عائداً مادياً ضخماً يساهم في تنمية الاقتصاد القومي.

أنواع الاستثمار في المؤسسات الرياضية:

١- الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي في المجال الرياضي:

الاستثمار الحقيقي: هو الاستثمار بالأصول الحقيقية كاستثمار المباني والهياكل والأراضي التابعة للمؤسسة الرياضية.

الاستثمار المالي: هو الذي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع المختلفة التي تتعلق بالمؤسسات والأنشطة الرياضية..

٢- الاستثمار في المؤسسات الرياضية طويل الأجل والاستثمار قصير الأجل:

الاستثمار طويل الأجل: هو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات كما يطلق عليه استثمار رأس المال , شراء الأسهم والسندات المطروحة لأول مرة .

الاستثمار قصير الأجل: هو الاستثمار بالأوراق المالية بشكل أذونات وشهادات الإيداع ويطلق عليه الاستثمار النقدي.

٣- **الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز للمؤسسات الرياضية :**

الاستثمار المستقل: هو الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي عن طريق قطاع الأعمال أو الحكومة أو من استثمار أجنبي .

الاستثمار المحفز: هو الاستثمار الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل عن طريق استثمار جزء من الادخار .

٤- **الاستثمار المادي والاستثمار البشري للمؤسسات الرياضية:**

الاستثمار المادي: هو الذي يتمثل في الاستثمار التقليدي للمنشآت والأنشطة الرياضية.
الاستثمار البشري: هدفه تنمية الموارد البشرية (الأنسان) وتطوير سياستها في مجالات التدريب والتأهيل ومجالات التربية البدنية والرياضية .

٥- **الاستثمار في مجالات البحث والتطوير الخاصة بالمجال الرياضي:** يحتل هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص له هذه الدول مبالغ طائلة لأنه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية وأيضاً إيجاد طرق جديدة في الانتاج.

المحاور الأساسية للاستثمار في المؤسسات الرياضية:

١- **المحور القانوني:** وهو الاطار القانوني الذي يشمل اللوائح والانظمة والقوانين النافذة في المؤسسة الرياضية.

٢- **محور الوعي بالاستثمار في المؤسسات الرياضية:** وهو من الأهمية لأنه يرتبط بعقلية المستثمر الرياضي وتقبله والتعامل به.

٣- **محور السياسة الرياضية:** وتترجمها وضوح الاتجاهات العامة لاستراتيجية العمل الرياضي بعيدة المدى.

٤- **المحور الفني:** ما يتعلق بالأجهزة والمستلزمات والمنشآت الرياضية القابلة للاستثمار وذات الجودة العالية.

٥- **محور القدرات التشجيعية للاستثمار الرياضي:** تشمل الحوافز المادية والمعنوية لكل العاملين في المؤسسات الرياضية نتيجة دخولها مجالات الاستثمار.

٦- **المحور الإداري:** ويعني مستويات الإدارة الرياضية الحديثة المختلفة التي تواكب التطورات وجديد الإدارة الرياضية.

٧- **محور التمويل للاستثمار الرياضي:** ويشمل مجالات التمويل الرسمي وغير الرسمي لتشجيع الاستثمار الرياضي.

٨- **محور البنى الأساسية التحتية:** وهي الملاعب والأجهزة والصالات والمسابح ذات التقنية العالية والكفاءة والمراقبة المستمرة.

معوقات الاستثمار الرياضي:

يواجه الاستثمار الرياضي في البلدان النامية العديد من العراقيل تختلف في طبيعتها من حيث الطبيعة القانونية والإدارية والسياسية والاقتصادية والفنية.

- **من حيث الطبيعة القانونية:** إن غالبية الدول النامية لم تضع قوانين مستقرة تسير عليها النوادي الرياضية بمختلف أصنافها , بالإضافة إلى احتواء أنظمتها على ثغرات كثيرة تفسح المجال لسهولة التلاعب فيها وهذا يرجع أيضاً إلى ضعف عنصر الرقابة بنوعيها الإدارية والمالية وعدم وجود قوانين ولوائح تنظم الاستثمار الرياضي وضعف القرارات المشجعة على الاستثمار وخاصة ما يتعلق بالإعفاءات الضريبية.
- **من حيث الطبيعة الإدارية:** لازالت معظم الهياكل والمنشآت الرياضية والإدارية تابعة تحت سلطة الدولة والوزارة الوصية (وزارة الشباب والرياضة) , لذلك النوادي الرياضية لا تستطيع القيام بالاستثمار الرياضي إلا عن طريق الوزارة الوصية , بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار في المجال الرياضي.
- **من حيث الطبيعة السياسية:** لازالت بعض الدول تعيش في أزمات سياسية وأمنية مما يجعل الرياضة في آخر سلم اهتمامات أصحاب القرار , ولذلك فإن التعاون الدولي في مجال

الرياضية يصطدم بهذه العراقيل , فالعديد من النوادي حلت وألغيت المنافسات الرياضية وهجر الطاقم الفني والإداري الرياضي وخربت المنشآت الرياضية.

- **من حيث الطبيعة الاقتصادية:** نقص الوعي عند المسؤولين بأهمية الاستثمار الرياضي كمطلب رئيسي لتمويل الرياضة وتنميتها , حيث يسود الاعتقاد في بعض الدول أن الرياضة مازالت ذات طابع اجتماعي مرتبطة بالنشاطات الثقافية والترفيهية لا غيرها , وهذا عكس ما هو حاصل في أغلب الاقتصاديات المتقدمة , الذين يعتبرون الرياضة نشاط اقتصادي يتعامل بمبدأ الخسارة والربح وقياس التكلفة والمردود المالي , لأن الرياضة في النهاية ما هي إلا نشاط استثماري بالدرجة الأولى.
- **من حيث الطبيعة الفنية:** عدم وجود كفاءات قيادية متخصصة في إدارة هذا النوع من الاستثمار , بالإضافة إلى عدم وجود مركز معلومات يختص بإعداد دراسات الجدوى الخاصة بالاستثمار في المجال الرياضي.
- **وهناك عوائق أخرى:** كعدم احترام حقوق الملكية للأندية الرياضية والديون المترتبة عليها وعدم وجود روح المغامرة والمجازفة لدى المستثمرين وافتقار المؤسسات الرياضية للمستلزمات المشجعة للاستثمار الرياضي كالمنشآت والأجهزة الرياضية والجهاز الفني والإداري .....إلخ.

كيفية تحفيز الاستثمار في المجال الرياضي:

لتحفيز الاستثمار في المجال الرياضي يجب تهيئة الظروف المناسبة وإتباع الخطوات التالية:

١- مراجعة وتحديث كافة التشريعات ذات الأثر على الاستثمار الرياضي , وذلك من خلال تكوين فريق عمل من القطاع العام والقطاع الخاص لمراجعة التشريعات القادرة على جلب المستثمرين إلى المجال الرياضي , كتقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها , بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في مجال التربية البدنية والرياضية.

٢- تشكيل هيئات خاصة بترويج الاستثمار في مجال التربية البدنية والرياضية , وضرورة توفرها على وسائل جيدة لإقناع المستثمرين وتحفيزهم للاستثمار في هذا المجال.

٣- ضرورة توفر الاستثمار الرياضي على مركز معلومات هدفه تزويد المستثمر بكل المعلومات التي تخص واقع الاستثمار في الدولة , بالإضافة إلى توضيح أهم مجالات الاستثمار في الأنشطة الرياضية.

٤- تدعيم الوعي بأهمية الاستثمار في مجال التربية البدنية والرياضية من خلال عقد ملتقيات أو دورات رياضية.

٥- يجب العمل على تحقيق الانسجام بين القطاع العام والخاص في وضع سياسة استثمارية وطنية تخص المجال الرياضي.

٦- تبسيط كافة الإجراءات الرسمية ذات العلاقة بالاستثمار الرياضي.

٧- التوسع في خصخصة المنشآت الرياضية والمؤسسات التابعة لها , ينبغي أن لا يكون هذا على حساب مصلحة المواطن في الاستفادة والاستمتاع بالأنشطة الرياضية.

٨- على الدولة زيادة حصيلة الموارد المالية للأنشطة الرياضية عن طريق تخصيص نسبة من أرباح الشركات التابعة للقطاع العام للإنفاق على الأنشطة الرياضية.